الأمم المتحدة S/2014/243

مجلس الأمن

Distr.: General
3 April 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يسرني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢١٤٢ (٢٠١٤) الذي طلب المجلس إلي فيه أن أقدم خيارات وتوصيات بحلول ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة (بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال) وغيرها من الجهات إلى حكومة الصومال امتثالا لمتطلبات المجلس المبينة في الفقرات ٣ إلى ٧ و وطلباته الواردة في الفقرة ٩ من ذلك القرار، وأن أساعد الحكومة على تحسين قدراتها فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والمعدات العسكرية، بما يشمل رصدها والتدقيق فيها.

واستجابة لهذا الطلب، تم إيفاد فريق تقييم في مقديشو ونيروبي في الفترة من ١٢ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤. وضم الفريق، الذي تضطلع بقيادته إدارة الشؤون السياسية، خبراء من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

واستهل فريق التقييم عمله بعقد اجتماعات في نيويورك مع وزير الشؤون الخارجية في جمهورية الصومال الاتحادية ومستشار الأمن القومي للرئيس ، بصفته منسقا لشؤون إدارة الأسلحة والذخيرة. وفي مقديشو، أجرى فريق التقييم اجتماعا استشاريا استغرق يوما واحدا مع مستشار الأمن القومي، وقائد قوات الدفاع، وممثلين عن جهازي الشرطة وحرس السجون وعن وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات والأمن الوطني، وذلك لتحديد معيقات القدرات والخيارات الإصلاحية. وخلال هذا الاجتماع الاستشاري، يسّرت الأمانة العامة أيضا عقد اجتماع بين منسق فريق الرصد وممثل عن مكتب مستشار الأمن القومي لمناقشة آخر تقييم أجراه فريق الرصد فيما يتعلق بالرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة قُدم وفقا للفقرة ٤١ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وعقد فريق التقييم أيضا اجتماعا مع قائد القوة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وممثل عن الممثل الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي

الرجاء إعادة استعمال الورق

في الصومال، علاوة على ممثلين عن حكومات السويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، ومع فريق للاستعراض الاستراتيجي من بروكسيل تابع لتلك البعثة.

الاستنتاجات الرئيسية

أُعرب لفريق التقييم، في جميع اللقاءات التي عقدها مع حكومة الصومال الاتحادية، عن التزامات قوية بالامتثال لنظام الجزاءات ومتطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) والقرارات السابقة، ولا سيما القراران ٢١١١ (٢٠١٣) و ٢٠٩٣ (٢٠١٣). وتدرك الحكومة أنه يتعين عليها أن تبرهن ليس فقط على إرادة الامتثال للقرارات ذات الصلة بل أن تظهر أيضا أن بإمكانها أن تحرز، خلال الأسابيع والشهور المقبلة، تقدما حقيقيا وملموسا في الامتثال لشروط الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة. ومع ذلك، اتضح أن الحكومة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالقدرات وأولويات متضاربة شتى. فمكتب مستشار الأمن القومي، الذي ينسق التزامات الحكومة في مجال تقديم التقارير إلى مجلس الأمن ويشرف على الهيكل الوطني لإدارة الأسلحة والذخيرة، قد تجاوز قدراته أصلا. وخلال الاجتماع الاستشاري الذي عقده فريق التقييم مع الحكومة الاتحادية لمدة يوم واحد، قدم الفريق إحاطة أولية بشأن التزامات الحكومة المنبثقة عن القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤). غير أنه ينبغي اتباع نهج أكثر استدامة فيما يتعلق ببناء القدرات حتى يُكفَل امتثال الحكومة (وكذلك امتثال الدول الأعضاء التي تورد الأسلحة أو العتاد العسكري أو تقدم المساعدة والتدريب للحكومة) لمتطلبات مجلس الأمن.

وتشكل البيئة السياسية والأمنية تحديا كبيرا لجهود الحكومة الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة إدارة فعالة. وسيزيد تجدد العمليات الهجومية التي تنفذها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعقيد الجهود الرامية إلى تسريع إصلاح قطاع الأمن، ومنها الجهود التي تُبذَل لتطوير هيكل قوات الأمن ورفع مستوى احترافيتها وإدماج الميليشيات الحليفة. وحيث أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموسَّعة والجيش الوطني الصومالي يمضيان في القيام عمليات هجومية جديدة ضد حركة الشباب وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)، فمن المرجح أن يشكل رصد تدفقات الأسلحة والتدقيق فيها تحديا أكبر للحكومة ، لكن ذلك ليس بالأمر المستحيل.

وخلال الشهور الأخيرة، حققت الحكومة وشركاؤها الدوليون بعض التقدم الأولي في إنشاء إطار مؤسسي للإشراف على إدارة الأسلحة والذخيرة بما يتمشى مع أولويات التطوير الوطنية في إطار الاتفاق الصومالي. وأُنشئت مؤسسات من شأنها أن تقود الإشراف على قضايا إدارة الأسلحة والذخيرة وتنسيق الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون لقطاع الأمن. وتحظى هذه المؤسسات ومستشار الأمن القومي، الذي يترأسها، بثقة ودعم الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف.

والسلطة الصومالية لإدارة المتفجرات، التي أنشأها الرئيس حسن شيخ محمود في آب/أغسطس ٢٠١٣، هي الهيئة الوطنية لإدارة الذخيرة والمتفجرات والأسلحة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أنشأت الحكومة اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة بوصفها هيئة رفيعة المستوى لتنسيق ورصد تنفيذ الحكومة الاتحادية للأنشطة المتعلقة بتحديد الأسلحة وإدارة مخزوناتها، واستيراد الأسلحة وتصديرها ونقلها العابر، وتتبع الأسلحة، وتوعية الجمهور، والتطوير التشريعي. والمؤسسات الأمنية الوطنية التابعة للحكومة ممثلة في عضوية اللجنة التوجيهية التي يدعمها بعض الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي تقدم الدعم لقطاع الأمن. ويرأس اللجنة التوجيهية مستشار الأمن القومي وتتكون من ممثلين عن قطاع الأمن في الحكومة الاتحادية[(١)]، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين[(٢)]، والشركاء المنفذين غير الحكوميين[(٣)].

وتتلقى اللجنة التوجيهية الدعم في تنفيذ ولايتها من فريق عامل تقني لأصحاب المصلحة المتعددين معني بإدارة الأسلحة والذخيرة[(٤)]. وتشمل خطة عمل الفريق العامل لعام ٢٠١٤ دعم الامتثال للقرارين ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١٤٢ (٢٠١٤)، وإنشاء نظام لتسجيل الأسلحة، وبناء مستودعات للأسلحة ومخازن للذخيرة، وعقد حلقة عمل على النطاق الحكومي بشأن المسؤوليات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخيرة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير

(١) وزارتا الأمن الوطني والدفاع، والجيش الوطني الصومالي، وقوة الشرطة الصومالية، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، وجهاز حراس السجون.

(٢) المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وتركيا.

(٣) الفريق الاستشاري المعني بالألغام، والمجموعة الدانماركية لإزالة الألغام، ومنظمة بانكروفت للتنمية على الصعيد العالمي.

(٤) يتشارك في رئاسة الفريق العامل التقني الوكيل الدائم لوزارة الأمن الوطني ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويُمثَّل في عضويته نفس الجهات الأعضاء في اللجنة التوجيهية ويضم أيضا ممثلين عن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، والمؤسسة السويسرية لمكافحة الألغام.

٢٠١٤، استُضيفت حلقة العمل بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بنشر استنتاجاتها وتوصياتها في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وقد أُنشئت أيضا بعض البُنى التحتية الجديدة ورممت بُنى تحتية قديمة لإدارة الأسلحة وتخزينها، لكن ثمة حاجة إلى تسريع برامج الجهات المانحة القائمة وتعزيزها. ويمكن تنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة لسد الفجوات، وينبغي أن يتم ذلك بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

تقديم الإخطارات والتقارير

منذ الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة، قدمت الحكومة أربعة إخطارات كي توليها اللجنة اهتمامها، لكن كل تلك الإخطارات افتقرت إلى التفاصيل الكافية. ولاحظ فريق التقييم أن الحكومة تلقت القليل من المساعدة المباشرة في صياغة مشاريع الإخطارات وتقديمها، كما أقر بمحدودية قدرات الحكومة في مجال الاستجابة المناسبة للمتطلبات. ولاحظ فريق التقييم أيضا أن نوعية المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء الموردة للأسلحة والمعدات العسكرية له تأثير على قدرة الحكومة على تقديم إخطارات للجنة بشكل ملائم.

وتواجه الحكومة تحديات كبيرة في تقديم التقارير الدقيقة عن هيكل قواتها وقوامها وتشكيلها، وذلك لأسباب ليس أقلها مشاكل التنسيق الملازمة لقطاع أمن حديث العهد ومجزَّأ يدعمه شركاء ثنائيون متعددون. وكثيرا ما يجري تعويض النقص في الوحدات الأساسية للجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية بميليشيات حليفة محلية. وللحصول على صورة دقيقة عن قطاع الأمن، يتعين أن تجمِّع الحكومة عددا من نظم البيانات المتفرقة المستقاة من مصادر عدة من بينها مختلف عمليات التسجيل في شتى القطاعات، وقواعد بيانات الرواتب وقوائم الموارد البشرية حتى يتسنى وضع نظام مركزي متسق يعكس نطاق قوات الأمن.

وأبرز فريق التقييم للحكومة أهمية عكس الحالة الراهنة لقوات الأمن بدقة في التقارير المقبلة بدل ذكر ما تتوق الحكومة إلى تحقيقه من أهداف، والضرورة الملحة المترتبة على الحكومة بتوضيح عدد ما يُستخدَم من مستودعات الأسلحة ومخازن الذخيرة. وفي هذا الصدد، من الضروري تقديم مساعدة متواصلة لتحديد معلومات مرجعية موثوق بها في إعداد التقارير عن الهيكل الأمني، بما في ذلك الميليشيات الحليفة، وكذلك حالة وعدد المرافق التابعة للحكومة وإجراءاتها وقواعد سلوكها.

إدارة الأسلحة والذخيرة

لدى الحكومة خطة لتنفيذ نظام وطني لتسجيل الأسلحة تحتاج إليه حاجة ماسة، وذلك لمواصلة إنشاء شبكتها من مستودعات الأسلحة ومخازن الذخيرة والشروع في استعراض الإطار التشريعي الصومالي رغم ما تعاني منه من تحديات كبيرة في إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة. وتلقى الجيش الوطني الصومالي والشرطة الوطنية الصومالية ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تدريبا في مجال حفظ سجلات مستودعات الأسلحة. ومن المقرر بدء التدريب في مجال وسم الأسلحة، والتخلص من الأسلحة والذخيرة ومراقبة نوعيتها في أيار/مايو ٢٠١٤.

وقد أُحرز بعض التقدم في تطوير البنية التحتية الضرورية لتخزين الأسلحة والذخيرة بشكل مأمون. وحتى مارس/آذار ٢٠١٤، كانت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها التنفيذيون قد رمموا أو بنوا ما مجموعه ١٠ مستودعات للأسلحة[٥]، تشمل مخازن صغير نسبيا تابعة للشرطة وبنايات أكبر مصمَّمة لأغراض محددة وتابعة للجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة الصومالية. ومستودعات الأسلحة هذه مصمَّمة فقط لتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة علاوة على الذخيرة من العيار الصغير. وهي لم تُبنَ لتخزين الذخيرة المتفجرة للأسلحة الخفيفة. وبعض مستودعات الأسلحة لم يبدأ استخدامها بعد، بيد أنه من المقرر أن يبدأ عملها في المستقبل القريب، وهي حاليا لا تحتوي على أية أسلحة.

ويُستخدم الآن مخزن مصمَّم لغرض خاص في هالان كنقطة المعالجة الرئيسية لوسم الأسلحة والذخيرة المستوردة وتسجيلها وتوزيعها، حيث ينطلق وسم الأسلحة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وحدد الفريق العامل التقني المعني بإدارة الأسلحة والذخيرة ١٨ مستودعا للأسلحة (بقدرة استيعابية تبلغ ٢٧ ٧٠٠ قطعة سلاح) و ١٢ مخزنا للذخيرة (بقدرة استيعابية تبلغ ١٢,١ مليون طلقة ذخيرة)، في مقديشو وفي المناطق، يتعين بناؤها للجيش الوطني وقوات الشرطة وحرس السجون. وقد انطلقت أعمال البناء، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، لكن يتوقع أن يتجاوز الإطار الزمني المحدد لإكمال مشاريع البناء هذه عام ٢٠١٤. ولاحظ فريق التقييم أن الإجراءات المتبعة لتلقي الأسلحة

(٥) تشمل مستودعات الأسلحة التابعة للجيش الوطني الصومالي في هالان، وفيلا غاشانديغا، وفيلا بيادوا، ومعسكر الجزيرة؛ ومستودع الأسلحة في مقر وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو؛ ومستودع الأسلحة في مقر قوات الشرطة الصومالية في مقديشو ومستودعات الأسلحة في مركزي الشرطة في بيدوا وبيليتوين (اثنان في كل موقع).

في نقاط الدخول والتدقيق فيها وتسجيلها وتقديم التقارير عنها تتطلب مساعدة عاجلة ومتواصلة لبناء القدرات. ومن الضروري أيضا إتاحة مساعدة عاجلة لتنفيذ إجراءات نقل الأسلحة وتسليمها بطريقة مأمونة، ويشمل ذلك الخيارات المؤقتة لتأمين الأسلحة أثناء سير العمليات. وعلى سبيل الأولوية، ينبغي أن تعجل الحكومة بتحديد الهيئة الحكومية المسؤولة عن استيراد الأسلحة والذخيرة.

وتحظى خطط الحكومة لتعزيز إدارة الأسلحة والذخيرة بتأييد كبير من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لكن من الضروري تسريع الأطر الزمنية للتنفيذ حتى يتسنى تعزيز رقابة الحكومة على الأسلحة والذخيرة. وسوف تستفيد اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة وأفرقتها العاملة من ازدياد القدرات الدولية والوطنية وكذلك من وضع برنامج طويل الأجل لبناء القدرات.

ومن الضروري إتاحة تمويل وتجهيز عاجلين لتسريع تنفيذ مشاريع بناء المخازن والقدرات المتعلقة بوسم الأسلحة وتسجيلها في مقديشو والمناطق.

ومن الضروري أيضا إنشاء قدرات تقنية عاجلة لتمكين الحكومة من القيام على نحو مركزي بإصدار التراخيص لاستيراد الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية لتستخدمها قواتها الأمنية، والإخطار بشأن تلك الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية، واستلامها، والتدقيق فيها، وتقديم التقارير بشأنها، وتسجيلها. وعلى المدى الطويل، يلزم تنفيذ برنامج للدعم متعدد الشركاء من أجل رفع مستوى المعايير والإجراءات المعمول بها في الموانئ، ومكافحة الاتجار بالأسلحة، ووضع إطار تشريعي متين لإدارة حيازة أجهزة الأمن الحكومية للأسلحة النارية واستخدامها لها.

الرصد والتدقيق

توجد فعلا آلية دولية لرصد الامتثال لنظام الجزاءات، ويشمل ذلك الرفع الجزئي للحظر على توريد الأسلحة. ويقوم حاليا فريق الرصد ، الذي يوجد مقره في نيروبي، بتحليل الإخطارات بالأسلحة المورَّدة إلى الصومال وعمليات تسليمها ويجمع المزيد من المعلومات عن إدارتها. ومع ذلك، لدى فريق الرصد قدرات محدودة لا تمكنه من التنفيذ الكامل لهذا الجانب من جوانب ولايته، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق المادي من جميع عمليات تسليم الأسلحة وحركتها. وإضافة إلى ذلك، تحول الحالة الأمنية الراهنة في الصومال دون تحرك فريق الرصد، الذي يعمل في إطار القيود الأمنية ذاتها التي تعوق باقي منظومة الأمم المتحدة، بحرية في كامل أنحاء البلد. ولا توجد حاليا أية آلية أخرى تتولى التدقيق في مخزونات

الأسلحة والذخيرة بشكل مستقل، كما يلزم تعزيز قدرات الحكومة على رصد نُظم إدارة الأسلحة الخاصة بها والتحقق من تلك النُّظم.

خيارات لتحسين تقديم التقارير وإدارة الأسلحة

نظرا لوجوب تلبية الاحتياجات الملحة للحكومة ومتطلبات مجلس الأمن الخاصة بتقديم التقارير، وبالنظر إلى البيئة الأمنية المقيدة، هناك عدد محدود من الخيارات والجهات الفاعلة القادرة على تقديم المساعدة التقنية للحكومة . ولكن بقدر من التفكير الإبداعي والالتزام من قبل الحكومة والمجتمع الدولي، يمكن معالجة عدد من الثغرات، ومن شأن ذلك أن يعزز مساءلة الحكومة عن الأسلحة والذخيرة، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بهيكل قطاع الأمن وتشكيلته ومركزه.

ويمكن بالتدريب والدعم التقني تعزيز قدرة الحكومة بسرعة على الوفاء بمسؤوليتها عن إخطار اللجنة على النحو المطلوب بموجب الفقرة ٣ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤). ويمكن للأمم المتحدة أن توفر برامج تدريبية إضافية فيما يتعلق بالإخطارات والتقارير، وإعداد مجموعة من نماذج التقارير لإخطار اللجنة. ومن شأن التواصل مع البعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى التي تزود الحكومة بالأسلحة والمعدات العسكرية أن يساعد على تحسين نوعية المعلومات المقدمة إلى لحكومة الصومال. وتعتبر هذه الخيارات كلها ممكنة ويمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة تنفيذها فورا. ولدعم الحكومة في إدارة تدفق الأسلحة والذخيرة، ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن تنسيق مكتب المستشار المعني بالأمن الوطني جميع إجراءات الإخطار والتسليم.

ويجب تحسين الإبلاغ عن هيكل قوات الأمن وتشكيلتها والبنية التحتية ومدونات قواعد السلوك والإجراءات الخاصة بإدارة الأسلحة بدعم من الفريق العامل التقني المعني بإدارة الأسلحة والذخيرة. ويمكن للأمم المتحدة أن تواصل دعم الفريق العامل التقني لضمان تنسيق الدعم الدولي وتتابعه بشكل مناسب تمشيا مع القرارات ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، و ٢١١١ (٢٠١٣)، و ٢١٢٤ (٢٠١٣). ويمكن لفريق الرصد[٦]، من خلال عملية أكثر انتظاما للتشاور وتقديم التعليقات للحكومة ، زيادة تمكين الحكومة من معالجة الثغرات في المعلومات في تقاريرها وتحديد متطلبات التقارير المقبلة تمشيا مع القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤).

ويمثل الرصد والتحقق من تدفقات الأسلحة والذخيرة تحديا كبيرا في الصومال. وسيكون من الصعب جدا أن تطبق في الصومال الآليات الأخرى لرصد حظر توريد

(٦) على النحو المطلوب من المجلس في الفقرة ١٢ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤).

الأسلحة والتفتيش، مثل الوحدة المتكاملة لرصد الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في تفتيش الأسلحة التي أبلغت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا. وفي حين أن ذلك قد يكون مناسبا لعمليات حفظ السلام المنفذة بموجب الفصل السابع، فهو لا يجدي في سياق بعثة سياسية خاصة صغيرة. وستظل قدرة فريق الرصد على التحقق المادي من جميع عمليات تسليم الأسلحة وحركتها خاضعة لنفس القيود الأمنية التي تواجه كيانات الأمم المتحدة الأخرى، الأمر الذي يحد حاليا من إمكانية وصول الفريق إلى المنطقة المحمية داخل مطار مقديشو الدولي وبعض المناطق الإقليمية.

وفي ضوء ما سبق، اعتُبر إنشاء فريق تحقق مشترك مكون من خبراء تحقق صوماليين ودوليين خيارا قابلا للتطبيق. وستستوفي آلية التحقق هذه ثلاثة شروط مهمة هي:

(أ) أن يكفل خبراء التحقق الدوليون العاملون في الفريق، الذين ينبغي أن يتمكنوا من السفر في جميع أنحاء الصومال، الاستقلال والموضوعية اللازمين لتعزيز الثقة داخل مجلس الأمن في أن الأسلحة لا تُباع ولا تُنقل إلى أفراد أو كيانات ليسوا في خدمة قوات الأمن التابعة للحكومة الصومالية؛

(ب) أن يكفل النظراء الصوماليون في هذا الفريق الوصول إلى مواقع التفتيش، وإبداء الالتزام المطلوب من الحكومة بالعمل على نجاح زيارات التحقق ومعالجة أوجه القصور؛

(ج) أن يسهم الفريق أيضا في بناء القدرات الوطنية للقيام بهذه المهمة التي ستكون مطلوبة على المدى الطويل.

وسيُنشأ فريق التحقق المشترك تحت سلطة اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة وسيكلفه الفريق العامل التقني التابع للجنة بإجراء تقييمات للتحقق، والإبلاغ بنتائجه وتوصياته. وسيكون الفريق العامل التقني أيضا المحفل المناسب لتأييد ودعم الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة أي حالة من حالات عدم الامتثال في إدارة الأسلحة والذخيرة. ونظرا لأن فريق الرصد ممثل أيضا في الفريق العامل التقني المعني بإدارة الأسلحة والذخيرة، فإنه سيتلقى تقارير التفتيش مباشرة ويمكن له إبداء أي تعليقات لفريق التحقيق المشترك. ويمكن لفريق الرصد أيضا طرح أي قضايا يحددها فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة، تمشيا مع الفقرة ١٣ (ك) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢) والفقرة ١٢ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤).

توصيات بشأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمساعدات الدولية الأخرى

لا بد من تقديم مساعدة دولية فورية لتعزيز القدرات التقنية والبشرية والإدارية لمكتب مستشار الرئيس للأمن القومي لتمكينه من تحسين تنسيق الإسهامات المشتركة بين الوكالات بشأن التزامات حكومة الصومال فيما يتعلق بالإخطار وتقديم التقارير. وبسبب الطابع التقني لمتطلبات تقديم التقارير هذه ووجوب تقديم المساعدة فورا، فإن ما سيزيد فعالية هذه المساعدة هو أن تأتي من الدول الأعضاء. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تمشيا مع الولاية الحالية لكل منهما، دعم الحكومة في جمع البيانات اللازمة، بطرق منها التنسيق مع الشركاء الرئيسيين المعنيين بالتدريب في الصومال، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الآخرين، وتقديم الدعم للتنسيق والتدريب.

وبفضل هذه القدرة المعززة، ينبغي لمكتب مستشار الأمن القومي أن يقوم بما يلي:

(أ) استكمال تقريره الأخير إلى مجلس الأمن بشأن هيكل قوات الأمن الصومالية من خلال معالجة الثغرات التي حددها فريق الرصد والمتطلبات الجديدة بموجب القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤)؛

(ب) بدء الاستقصاء التسجيلي الأساسي لقطاع الأمن، استنادا إلى أعمال مشروع التسجيل والدفع للقوات الصومالية الذي تنفذه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبدءا بالجيش الوطني الصومالي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية لمساعدة مكتب المستشار المعني بالأمن الوطني على تنسيق هذا المشروع مع الجهات الفاعلة المعنية؛

(ج) بدء استقصاء أساسي تدريجي للأسلحة والذخيرة، من خلال عملية لوسم الأسلحة وتسجيلها ينبغي القياس عليها في أنشطة التحقق في المستقبل.

ومن المهم أن تستفيد حكومة الصومال وشركاؤها من العمل الذي قامت به في وقت مبكر اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة وفريقها العامل التقني، والإسراع في تنفيذ خطة عمل الأنشطة ذات الأولوية لعام ٢٠١٤، لا سيما خارج مقديشو. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للتنسيق والتدريب في إطار اللجنة التوجيهية والفريق العامل التقني. وأحث الدول الأعضاء المساهمة على توفير التمويل اللازم والموارد العينية في أقرب وقت ممكن من أجل تعجيل الإنجازات الرئيسية. فلا بد، مثلا، من إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب من الذخائر والمتفجرات في مواقع التخزين في كل من داينيل وأفغويي وبيدوا وبلدوين على وجه السرعة. فهذه المواقع تشكل حاليا مصدرا لمواد صناعة الأجهزة

المتفجرة البدائية الصنع وتشكل تهديدا استراتيجيا للحكومة والشركاء الدوليين في الصومال. وبعد إزالة المتفجرات، سيتحول موقع داينيل، الواقع على بعد ٣٠ كيلومترا من مقديشو، إلى مرفق الحكومة الرئيسي لتخزين الأسلحة والذخيرة. وسيستغرق تنفيذ الخطة الحالية لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لإزالة المتفجرات من هذه المواقع ما بين ثلاث وخمس سنوات رهنا بتوافر التمويل.

وينبغي معالجة الثغرات الهامة التي حددها الفريق المعني بتقييم إدارة الأسلحة والذخيرة على أساس الأولوية. وثمة حاجة ملحة إلى خمس آلات إضافية من آلات الوسم لضمان وسم وتسجيل الأسلحة المستوردة في المستقبل وفقا للمعايير الدولية. ولوسم الأسلحة في القطاعات/المناطق، المركبات والمولدات والأسلحة، لا بد من تزويد الوحدة المتنقلة التي ستنشر في مستودعات الحكومة خارج مقديشو بمركبات ومولدات كهرباء وآلات للحفر على الأسلحة. ويتعين اتخاذ تدابير مؤقتة أيضا لتخزين الأسلحة في المناطق، بما في ذلك توفير الحاويات ورفوف البنادق، واتخاذ التدابير الأمنية الأساسية. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للتنسيق والتدريب لهذه المساعدة عن طريق البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة بالمعدات والموارد التي لم تقدم بعد على النحو المبين أعلاه.

وينبغي للجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة التابعة لحكومة الصومال الاتحادية أن تنظر في إنشاء فريق تحقق صغير مشترك، يتألف من خبراء تحقق صوماليين ودوليين للتحقق المادي من الأسلحة والذخائر التي قدمت إلى الحكومة ونظم لمراقبة إدارتها. وسيتطلب التحقق التفتيش التقني في الموقع وسيسعى فريق التحقق إلى تقديم توصيات لحل أي مشاكل التي قد تكون موجودة على الفور. وينبغي أن تكون هذه العملية منهجية وتقوم على مبادئ عملية المراجعة. وينبغي للدول الأعضاء العاملة في الصومال التي تتمتع بخبرة متعمقة في آليات التحقق المشتركة، ورصد الأسلحة والذخيرة، أن تساعد اللجنة التوجيهية لوضع مفهوم لآلية التحقق المذكورة، والمساعدة كذلك في تدريب فريق التحقيق المشترك. ويمكن للجهات المانحة، بما فيها الجهات الممثلة حاليا في اللجنة التوجيهية والفريق العامل التقني، أن تقدم الدعم لفريق التحقق.

وينبغي لفريق الرصد زيادة وجوده في مقديشو وتكثيف تفاعله مع الحكومة ، وعلى وجه التحديد في مكتب مستشار الأمن القومي. وينبغي أن يشارك فريق الرصد بانتظام في اجتماعات الفريق العامل التقني المعني بإدارة الأسلحة والذخيرة تمشيا مع ولايته، بما في ذلك أنشطة التحقق في المستقبل عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وينبغي له أيضا

أن يواصل توفير تقييمه المستقل بشأن ما إذا كانت الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى تلبي الأهداف الشاملة لحظر توريد الأسلحة، وتحديد الاتجاهات وأسباب الانتهاكات أينما وجدت، وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن مشفوعة بتوصيات لمعاقبة من ينتهكون حظر توريد الأسلحة من الأفراد أو الدول أو الكيانات. ولتعزيز وجود فريق الرصد في مقديشو، ينبغي إيلاء الاعتبار لزيادة قدرته في حدود تشكيلته الحالية.

ملاحظات

أود أن أعرب عن تقديري العميق لحكومة الصومال لروح التعاون والشراكة القوية التي اتسم بها هذا التقييم وللدول الأعضاء والمنظمات الدولية على دعمها لفريقي المعني بالتقييم.

وينبغي للصومال أن يبدي تقدما ملموسا من الآن وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عندما يستعرض المجلس الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة الصومال . غير أن من المهم أيضا أن نضع آمالا واقعية لما يمكن أن تحققه الحكومة ضمن هذا الإطار الزمني. وبناء الدولة في حالات النزاع مهمة صعبة بصفة خاصة. والعديد من التوصيات الواردة أعلاه هي عناصر من جهد أوسع نطاقا يلزم بذله لتلبية الاحتياجات الرئيسية المتعلقة بإعادة هيكلة قطاع الأمن الصومالي على المدى الطويل، وهو ما سيكون من الصعب تنفيذه في ظل أفضل الظروف. فسيكون من الصعب، على سبيل المثال، أن نتوقع قيام نظام مهني تماما لمراقبة الأسلحة والذخائر دون وجود ثكنات لإضفاء الطابع المهني على الجيش الوطني الصومالي. وينبغي على أقل تقدير وضع خطوط الأساس لقوات الأمن والأسلحة والذخائر في الصومال والتحقق منها وقياس التقدم المحرز في المستقبل على أساسها. ويجب أيضا التغلب على عدد من التحديات السياسية لتمكين الحكومة من حصر كامل قوات الأمن التابعة لها، بما في ذلك حصرها في سياق المفاوضات بشأن إقامة هيكل لدولة اتحادية.

وأدعو الحكومة إلى كفالة سد الفجوات الملحة التي حددها هذا التقييم. ويشجعني التزامها بالوفاء بالمتطلبات التي أوردتها أعلاه، بما في ذلك تقبلها للتحقق المشترك من الأسلحة والذخيرة. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم دعم مستمر من أجل تلبية هذه الأولويات وتحويل الأجهزة الأمنية في الصومال بعد عقود من الانقسام وسوء الإدارة. ويجب الآن أن يتحول تركيز الحكومة والمجتمع الدولي بسرعة من تحديد الأهداف ذات الأولوية إلى تحقيق المهام ذات الأولوية.

إنني ممتن لما أبداه المجتمع الدولي مبكرا من آيات دعم قوية لهذه التوصيات. وستسفر الموارد البشرية الإضافية والمساعدة التقنية المطلوبة أعلاه من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين عن توفير القدرات التي تشتد الحاجة إليها ويمكن أن تعزز الثقة على الأجل القصير. وأشجع الشركاء، حيثما أمكن، على وضع هدف طويل الأجل لدعمهم وضمان استخدام المساعدة لبناء قدرات النظراء الصوماليين. ولا يقل عن ذلك أهمية اتباع نهج دولي متسق لمساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير وضمان استخدام الموارد بفعالية وكفاءة. وفي هذا السياق، ستدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال جهود التنسيق التي تبذلها الحكومة وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

وسبق أن أكدت للمجلس وحكومة الصومال الاتحادية التزامي الشخصي بتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. ويجب علينا أن نفعل كل ما يمكننا فعله لتهيئة بيئة مؤاتية لنجاح الحكومة . ولا بد من أن تظهر حكومة الصومال التزامها بإدارة قوات الأمن التابعة لها بشفافية ومسؤولية. ولعامل الوقت أهمية جوهرية في هذا الأمر. وأشجع حكومة الصومال الاتحادية على المضي قدما بتوصياتي.

(توقيع) **بان** كي – مون